

وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها

كريم حسين ناصح الخالدي
كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

المقدمة

فقد شغلت موضوعات الإعراب وعلمه وعوامله كثيراً من دارسي النحو العربي في القرون المتأخرة، فانصرفوا إلى التفكير في تفصيلاتها على الرغم من ظهور عدد من الدعوات - لإثارة الانتباه - إلى أهمية التوجه إلى اتباع المنهج الصحيح في دراسة النحو دراسة شاملة؛ يكون الإعراب فيها أحد الموضوعات التي تُفضي إلى فهم المعنى، والتعبير عنه تعبيراً سليماً؛ ذلك أن الإعراب يعني الإبانة عن المعنى الذي يتم إدراكه بدلالات متفق عليها هي الحركات الأصلية والفرعية، ولكن المعنى الأساسي لا يمكن التعبير عنه بالإعراب وحده، بل بأساليب مختلفة تشمل: نظام بناء الجملة العربية، وطرائق تأليفها بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتعددة وعوارضها الكثيرة، ووضع الألفاظ في مواضعها الخاصة بها في الجملة التي لا يجوز التعويض عنها بغيرها إلا في حالات خاصة تقود إلى التغيير في المعنى، وتختلف عن الأولى في جوانب معينة ذكرها النحويون.

والجملة العربية بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتباينة لن تؤدي المعنى المقصود بدقة إلا إذا انتظمت في نسق دقيق السبك ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً بوشيجة معنوية سمّاها عبد القاهر الجرجاني (التعلّق)، وترتب في نظام معنوي متجانس توضع فيه كل مفردة في موضعها الذي تستحقّه. وهذا البناء يظل غامضاً غير قادر على التعبير عن المعنى الدقيق ما لم تراعى في بناء الجملة العلاقات المعنوية الأخرى من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وتنكير وتعريف، وغير ذلك من القرائن المعنوية التي تسهم في أداء المعنى.

ولا شك في أن دراسة هذه الموضوعات والإحاطة بتفصيلاتها كانت أولى

المهمات التي تصدى لها النحويون الأوائل، وجعلوها أساساً للوصول إلى كشف معاني القرآن الكريم وأسرار إعجازه، فأتجهوا إلى البحث عن الأوجه الصحيحة للجملة العربية السليمة والبليغة، وأسرار تضمُّنها المعاني التي يروم المتكلم إيصالها إلى المخاطب، وذلك بتحليلهم النصوص والجمال وبيان خصائصها وإعرابها، ومواضع استعمالها، وقواعد ائتلافها، غير أن هذه التفصيلات اتسعت وتشعبت حتى صارت حالات المفردة وظاهرة إعرابها في الجملة وما رافق ذلك من عوامل وعلل وحجج مؤيدة للآراء المختلفة موضع الدراسة، ومثار الاهتمام، فأبعدت الدرس النحوي عن اتجاهات سيره السليم، وهذا ما عابه المحدثون على القدامى.

لكن الباحث المنصف يجد في دراسات القدامى كثيراً من الجوانب المضيئة التي تدل على سلامة منهجهم في بدء مراحل التأليف، وقد حاول الشيخ عبد القاهر الجرجاني التنبيه على ضرورة السير على مناهج النحويين الأوائل، والالتزام بموضوعات بحثهم المعنوية حين رفع صوته منادياً بنظرية النظم التي عزا سرها إلى العودة إلى قوانين النحو ومنهجها في إيضاح المعاني. وقد عُنِيَ المحدثون بهذه النظرية واعتمدوا أركاناً منها هي: التعلق، والإعراب، والترتيب، وأهملوا جانباً أساسياً هو صلب نظرية النحو العربي ألا وهو (الموقع) الذي يُعنى بوضع الألفاظ في مواضعها، ويفسر وضع بعضها في موضع بعضها الآخر، وعلة الإهمال انصراف أذهان كثير من الباحثين إلى الجوانب الأخرى التي أشرت إليها ومنها الموقع الإعرابي، حيث طغى هذا المصطلح وأزاح من الأبحاث النحوية الركن الأهم في نظرية النحو العربي؛ وهو موقع الكلمة في بناء الجملة العربية، لذا حاولت في هذا البحث أن أنبه الباحثين والأدباء على أهمية هذا الركن وأذكرهم بما قاله علماء العربية في كيفية بناء الجملة العربية، ووضع كل لفظ في موضعه الذي يستحقه.

وإني لعلّى يقين أن الإحاطة بتفصيلات هذا الموضوع عسيرة جداً تحتاج إلى أكثر

من بحث، لكنني حاولت الإلمام بما أستطيع الإلمام به خلال استقراء كتب النحويين القدامى لاستجلاء المواضع التي يوضع فيها نوع من الكلمات في موضع آخر، مشيراً إلى عدد منها بإيجاز، وملخصاً آراء النحاة في عدد آخر لإدراكي أن الموضوع طويل ومتشعب اختلطت فيه المصطلحات، وتداخلت فيه الآراء، وقد قصرت البحث على الاسم والفعل؛ لاعتقادي بأن مباحث وضع الحروف في غير مواضعها قد استوفاه موضوع التضمنين أو النيباة، لذا يغدو الخوض فيها تكراراً مملأً.

وأرى في هذا الميدان أن دراسة (الموقع أو الموضع) بعمق وتفصيل ينبغي أن تحتل حيزاً واسعاً في الدراسات النحوية والأسلوبية؛ لأهميتها في إعادة مناهج النحو العربي إلى وجهتها الصحيحة التي تهدف إلى صون اللسان العربي من الاضطراب في التعبير، وتمكين المتكلمين والمنشئين والبلغاء من صياغة الأساليب والجمل صياغة عربية فصيحة، وبلغية، بوضع المفردات في مواضعها التي تستحقها.

وضع الأسماء في غير مواضعها:

اتفق العلماء الأوائل تقريباً على تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام؛ هي: الاسم، والفعل، والحرف^(١)، وحدّوا كلاً منها، وبينوا خصائصه ودلالاته، كما قسموا كل قسم وفق تلك الخصائص والمعاني أقساماً فرعية. قال ابن السراج: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»^(٢). وحدّ الاسم قائلاً: «الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص؛ فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وبلد، وعمر، وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة»^(٣). ومن هذا الحد يتضح أن

(١) زاد الفراء وابن صابر قسماً رابعاً سمّياه الخالفة، ينظر: أقسام الكلام ص ٢١٥.

(٢) الأصول ١/ ٣٨.

(٣) الأصول ١/ ٣٨.

الاسم لا يكون على هيئة واحدة، أو دلالة واحدة، بل يكون على أصناف، وقد قسّم الزمخشري الاسم أقساماً قال: «ومن أصناف الاسم اسم الجنس، وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصفة نحو: رجل، وفرس، وعلم، وجَهل. والصفة نحو: راكب، وجالس، ومفهوم، ومضمر»^(١).

وفي ضوء هذه التقسيمات كانت إشارات النحويين واضحة إلى منزلة كل قسم واختصاصه، واحتمال وضع أي من هذه الأقسام في موضع الآخر، وكانت ملاحظتهم تتناثر هنا وهناك عن هذه الظاهرة، فعينوا موضع كل قسم في بابه وبينوا اختصاصه بذلك الباب، إلا أنهم كانوا يذكرون في كل باب ما يحتمل أن يكون في موضعه، أو يقع في غير موضعه، وسأذكر ذلك بإيجاز.

وضع المصدر موضع المشتق:

عني النحويون في دراستهم لأجزاء الجملة الاسمية ببيان الأسماء التي تكون في موقع المبتدأ أو في موقع الخبر، فذكروا مثلاً أن الخبر لا يجوز أن يكون مصدرأ؛ لأنه حدث مجرد، والحدث لا يكون عين اسم الذات، أي لا يكون الخبر هو المبتدأ، ذلك أننا نقول: زيدٌ عالمٌ، ولا نقول: زيد علم، وقد وجد النحويون في النصوص الفصيحة مصادر وردت أخباراً؛ لذا اضطروا إلى البحث عن المعاني التي خرجت إليها الجملة الاسمية في مثل هذا التغيير. قال سيبويه مفسراً حالة الرفع في المصادر بعد أن وضّح حالة النصب: «وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام؛ من ذلك قول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتُ حتى إذا أدكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائمٌ، وليلك

قائم»^(١). وهذا التغيير في الموضع دفع النحاة إلى البحث عن المعاني التي خرج إليها التركيب؛ لذا حملوه على تقدير محذوف كدأبهم في كل تغيير في الموضع، فقدروا مضافاً إلى المصدر لتتسق القاعدة، ويكون الخبر في موضعه، ولكن هذا التقدير غير مقبول؛ لما فيه من صرف عن المعنى المراد، فأتجهوا إلى البحث عن هذا المعنى وأجازوه على سعة الكلام، وذلك بأن جعلوا الخبر هو المبتدأ على وجه المبالغة؛ قال المرد في تفسير قولنا «إنما أنت سير»: «فهذا يجوز على وجهين: أحدهما: أن يكون زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه، كما قال عز وجل: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾»^(٢)، إنما هو أهل القرية، كما قال الشاعر:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار
أي ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها»^(٣) وذكر ابن جني أن مسوغ هذا هو إرادة المبالغة^(٤)، ومثل هذا المصدر الواقع حالاً؛ لأن النحويين اشترطوا أن تكون الحال اسماً مشتقاً، ولكنه سُمع مثل قولك «قتلته صبراً، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة...»^(٥). قال الرضي: «على أن انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى (مشياً) ماشياً، وقع المصدر صفة كما أن الصفة وقعت مصدراً في نحو: قم قائماً على أحد المذهبيين... ولا يمتنع أن يُقال إن جميع ذلك على حذف المضاف أي أثبتته ذا ركض إلا أنه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ»^(٦).

(١) الكتاب ١/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ١٩٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٦) شرح الكافية ١/ ٢١٠-٢١١.

وقد لخص الدكتور فاضل السامرائي الغرض من مجيء الخبر أو الحال مصدراً بأمرين هما: «الأول: المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات.. فإن قلت: «أقبل أخوك سعياً» كان المعنى أن أخاك تحول إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات؛ لم يبق ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد، وهذا مبالغة.

الثاني: التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً، فإذا قلت: «جاء خالد ماشياً» كان ماشياً حالاً ليس غير، ولكن إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية. وقد يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ومنه قوله تعالى: ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾^(١)، فلو قال ادعوه خائفين وطائعين لكان المعنى واحداً هو الحالية^(٢).

وضع المصدر موضع اسم الزمان:

للزمان والمكان ألفاظ اختصت بذلك وهي قسمان: متصرف وغير متصرف، ويراد بالمتصرف ما استعمل في الكلام ظرفاً وغير ظرف كساعة ويوم، أما غير المتصرف فهو ما لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: سحر وصباحاً، إذا أردت بهما سحر يوم بعينه أو صباح يومك.

وقد توضع ألفاظ أخرى موضع أسماء الزمان، ومنها المصادر. قال سيبويه (في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار): «وذلك قولك: «متى سيرَ عليه؟» فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر.. فإنما هو زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم.. ولكنه على سعة الكلام والاختصار»^(٣).

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) معاني النحو ٢/ ٧٢٢-٧٢٣.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٢.

فالمصادر هنا أقيمت مقام ظروف الزمان، ولكن المعنى في هذا الاستعمال لا يمكن أن يكون هو المعنى الذي يؤديه الظرف نفسه، إنما هو ربط للأحداث بزمان حدوثها، وجعل ذلك الحدث كالزمن الذي يؤرخ به. لذا اضطر النحاة إلى التأويل والتقدير لجعل ذلك الاستعمال مجارياً لمعنى الظرف. قال ابن السراج: «واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر.. فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً، وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل، وحديث، وكثير، وقليل، وقديم. وجميع هذه الصفات إذا أقيمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن إلا ظروفًا وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة»^(١).

وضع المصدر موضع اسم الذات :

ومن المواضع التي وضع المصدر فيها في غير موضعه نحو قولنا «خِيفَ خَوْفٌ» فالذي يخاف منه ليس هو الخوف بل هو شيء أو أمر؛ لأن الخوف معنى الفعل نفسه، لذا استخدم هذا المعنى في موضع الأمر أو الشيء الذي هو اسم ذات، وقد ذكر ذلك سيبويه قائلاً: «ومما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله: قد خِيفَ منه خَوْفٌ، وقد قِيلَ في ذلك قول، إنما يريد: قد خِيفَ منه أمر أو شيء، وقد قِيلَ في ذلك خيرٌ أو شرٌّ، ومثل هذا في المعنى كان منه كَوْنٌ، أي كان من ذلك أمر»^(٢). وغاية هذا الخروج عن الموضع الأصلي - فيما أعتقد - هو

(١) الأصول ١/ ١٩٣ [مؤسسة الرسالة].

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٣.

التسهيل والتفخيم؛ لأنَّ الخوف لا يُخاف، ولكنَّ هذا الأمر الذي يُخاف منه يتجسد فيه الخوف كلّهُ ويتعاضم حتى لا يُرى خوف أكبر منه، وكذلك القول أو الكَوْن في نص سيبويه.

وضع الجوهر موضع المصدر:

أفرد سيبويه باباً للأسماء التي تجري مجرى المصادر التي يُدعى بها، ذلك أنه بعد أن ذكر طائفة من المصادر التي تُضمَر أفعالها نحو: سَقِيًّا، وَجُوعاً، وجدعاً، ورعيًّا، وهي مصادر دالة على الدعاء، جاء بعدد من الأسماء التي توضع موضع هذه المصادر. قال الأعلام الشنتمري موضحاً هذه الأسماء: «اعلم أن هذا الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال لها، وعبرَ عنها سيبويه بأفعال على جهة التمثيل لوقوعها مواقع المصادر المدعو بها، والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر، وأنشد:

لقد ألب الواشون ألباً بجمعهم فُتُربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

معنى ألب: جَمَعَ، وكُنِيَ بالتُرب والجنْدل عن الخيبة» (١).

وتحدث النحويون عن استعمالات كثيرة يقع الاسم فيها موقع المصدر، قال المبرد في باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً: «وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد؛ فإنما النصب لأنه أراد: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً. فوضع قوله: «فاه إلى فيّ» موضع مشافهة، ووضع قوله: «يدا بيد» في موضع نقداً» (٢).

ومن هذه الاستعمالات قولهم: «مررت بزيد وحده ومررت بأخويك وحدهما، ومررت بالقوم خمستهم، ومررت بهم ثلاثتهم، وأتاه القوم قضهم بقضيتهم» (٣). ومنه قول الشماخ:

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٤٠.

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحَ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَا لَهَا
واختلفت تفسيرات النحويين لهذا التعبير، لكنها تتفق على إرادة الحدث وهو
الانقضاء^(١).

وضع الصفات موضع المصادر والظروف:

وقد وضع ما يُوصف به من الأسماء في نحو قولنا: «هذا شراب هنيء ومريء»
موضع المصادر في الدعاء على الرغم من كونه ليس مصدراً، ولا من أسماء الجواهر.
قال سيبويه في باب (هذا ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات):
«وذلك قولك: هنيئاً مريئاً»، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك
هنيئاً؛ وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً»^(٢).

وصرّح النحويون بأن هذه الصفات لا توضع موضع الأسماء إلا في مواضع
معينة، قال سيبويه: «ومما يُختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف
صفة الأحيان تقول: سِيرَ عليه طويلاً، وسِيرَ عليه حديثاً، وسِيرَ عليه كثيراً، وسِيرَ
عليه قليلاً، وسِيرَ عليه قديماً؛ وإنما نصب صفة الأحيان على الظروف ولم يجز الرفع
لأن الصفة لا تقع موقع الاسم... وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا
كان كذلك حسن»^(٣).

وعدّ ابن السراج ذلك اتساعاً في اللغة قال: «وإنما تقيم من الصفات مقام
الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء،
والفعل إذا وصفنا به، فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة،
وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع»^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٧، المقتضب ٣/ ٢٤٠، شرح الكافية ١/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) الأصول ١/ ١٤٠.

ولو دققنا النظر فيما أوردته من أمثلة قليلة، هي غيـض من فيض، مما قاله النحاة في مواضع الاسم، لوجدنا أنهم كانوا يضعون كل نوع في موضعه الذي يكون فيه معبراً عن المعنى الذي وضع له، ولا يجوز وضع غيره فيه إلا في حالات قليلة على سعة من الكلام يكون فيه الاستعمال الآخر معبراً عن معنى غير المعنى الأول، أو على تأويل افترضه النحويون.. ولا أميل إلى هذه التأويلات مطلقاً؛ لأنها تقسر المعاني قسراً لاحتمال معانٍ لم ترد في بال واضعها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأقسام للاسم من اسم عين، أو معنى أو مشتق أو صفة، أو ما دل على حين أو مكان لا تختلف كثيراً في خصائصها الجوهرية المميزة للاسم، فهي تُنَوِّن، وتُجَرِّ، وتُعَرِّف، وتُنَكِّر، ويضاف إليها، وغير ذلك مما يتَّسم به الاسم، وتختلف عليها المعاني فترفع وتنصب وتجر وتثنى وتجمع، ومنها المؤنث ومنها المذكر، فهي أسماء لكن الذي ماز بعضها عن بعض هو المعنى الدقيق الذي يحمله كل قسم من هذه الأقسام، ويؤهله لوضعه في هذا الموضع أو ذاك من الجملة، وهذا الموقع الإعرابي أو ذاك من الإعراب ليتلاءم معناه مع موضعه الذي وضعه فيه، أي أنه يوضع في الموضع الذي يعبر عن المعنى الذي يستحقه في ذلك الموضع.. لذا يكون وضع أي نوع آخر من أنواع الاسم في موضعه اتساعاً في اللغة والاستعمال، ولن يلجأ المتكلم إلى وضع اللفظ في غير موضعه إلا أداء لمعنى آخر غير المعنى الذي يؤديه الاسم الموضوع له أصلاً، وفي هذا يتفاوت البلغاء والأدباء؛ لأن قدرة الشاعر أو الأديب على اختيار اللفظ، ووضعه في موضعه أو في موضع آخر يقاربه، تُظهر نجاحه في اختيار الموضع الصحيح لذلك اللفظ، وفي توليده للمعنى الجديد من غير إخلال بما اتفق النحاة على أنه الاستعمال العربي الفصيح، والتطبيق الأمثل لسنن العربية وأصولها.

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من

حالات الاسم كالأفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، والتنكير والتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة؛ لذا سأشير إلي أمثلة منها في كتب النحويين، وأترك تفصيل ذلك لأنه مبثوث في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه وإعجازه وتفسيره، ولا أقول في هذا المجال أكثر من أن عظمة هذه النصوص الأدبية سواء ما كان منها معجزاً كآيات القرآن الكريم، أم كان بليغاً كالأثر النبوي وشعر الشعراء الفحول، تتجلى في قدرة منشئ نظمها على اختيار الحالات التي يخرج فيها عن المألوف، ليضع اللفظ في غير ما ينبغي أن يوضع فيه من تنكير أو تعريف أو تأنيث أو تذكير أو غير ذلك، وقد قال كثير من الباحثين في ذلك أقوالاً تتفاوت بين الإعجاب أو الذهول، والبحث عن المسوغات التي أباحت لذلك الناظم أن يضع اللفظة في غير موضعها، فأكثروا القول مثلاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ﴾^(٣).

وتتجه تخريجات النحويين لهذه الأقوال إلى المعنى، ومن يتأمل في الفصل الذي عقده ابن جني في كتابه الخصائص، الموسوم بـ(فصل في الحمل على المعنى)، ويُلحق كل مبحث فيه باباه النحوي يجد أن مسألة الحمل على المعنى هي تفسير لوضع الألفاظ في غير مواضعها تفسيراً معنوياً، أي أن الناظم الذي يقصد معنى معيناً ويجد أن وضع اللفظ في موضعه لا يفیه حقه من المبالغة أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك من المعاني، يعدل عن ذلك الوضع أو الحالة إلى غير ذلك مما يعبر عن المعنى الذي يبغيه، وبذلك فتح المنشئون للغة مجالات للتوسع في المعاني تتشعب فيها شعباً كثيرة، وتتفرع فروعاً لا تُحصى؛ لذا قال ابن جني واصفاً هذا

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) يوسف: ١٠، قرأ الحسن بالتأنيث.

(٣) يوسف: ١٣.

الفصل: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً: كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً»^(١).

وفي ضوء هذا التفسير قال في بيت الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه أخزأك حيث تُقبلُ الأحجارُ

«يريد الحجر، فإنه جعل كل ناحية حجراً. ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز أن تقول: «مسست الحجر»، وعليه (شابت مفارقة) و(هو كثير العثانين). وهذا عندي سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد»^(٢).

وضع المعرفة موضع النكرة:

وقد ورد ذلك في نصوص كثيرة وأبواب مختلفة اخترت منها مثلاً واحداً هو اسم (لا) النافية للجنس، فالمعروف أنها لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة قال سيبويه: «فلا تعمل (لا) إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل، رحمه الله، في قولك: «وهل من عبدٍ أو جارية؟» فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة»^(٣).

وقد وردت نصوص بليغة بخلاف هذا الحكم حيث وضع اسم معرفة في موضع اسم لا النافية للجنس، الأمر الذي دفع النحويين إلى التأويل والبحث عن المعنى المقصود من الوضع الجديد. قال سيبويه: «واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة

(١) الخصائص ٢/ ٤١٣.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٢٤، وينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٩، المخصص ١/ ٣١، البحر المحيط ٦/ ٣٤٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٤-٢٧٥.

في هذا الباب؛ لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدأً، فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثمين، ومثل ذلك (لا بصرة لكم)،
وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب نكّدن ولا أميةً بالبلاد
وتقول: «قضية ولا أبا حسن» تجعله نكرة.

قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه؟.

فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة، فإذا
جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في
هؤلاء المنكورين عليّ، وأنه قد غُيب عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرد أن ينفي كل من اسمه عليّ فإنما أراد أن ينفي منكورين
كلهم في قضيته مثل عليّ كأنه قال: «لا أمثال عليّ لهذه القضية»، ودلّ هذا
الكلام على أنه ليس لها عليّ، وأنه قد غُيب عنها»^(١).

وأضاف الرضي إلى هذا التعليل تعليلاً معنوياً آخر أقرب إلى القبول من حذف
المضاف، قال: «وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنه اسم جنس موضوع
لإفادة ذلك المعنى؛ لأنّ معنى (قضية ولا أبا حسن لها) لا فيصل، إذ هو - كرم الله
وجهه - كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: «أفضاكم عليّ»، فصار
اسمه - رضي الله عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا
يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: «لكل فرعون موسى» أي لكل جبار قهار،
فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور.

وجوز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

أيضاً، نحو: «لا إياه ههنا»، و«لا هذا»، وهو بعيد غير مسموع^(١).

ونظير (لا) النافية للجنس (رُبَّ) و(كَمْ) في دخولهما على المعارف، وكذلك تقع المعرفة موضع النكرة في النعت في نحو: «مررت برجلٍ مثلك»^(٢)، وغير ذلك من المواضع التي يطول الحديث عنها.

وضع (مَنْ) و(ما) أحدهما موضع الآخر:

اختص كلٌّ من هذين الاسمين إذا كانا موصولين بمعانٍ معروفة في استعمال كل منهما، ذلك أنَّ (مَنْ) تختص بالدلالة على العاقل، و(ما) تختص بالدلالة على غير العاقل، وقد نجد أحد هذين اللفظين يقع موقع الآخر في نصوص بليغة كآيات القرآن الكريم؛ لذا جعل النحويون تحديد المعنى المقصود موقوفاً على معرفة السياق، والحمل على المعنى أو اللفظ. قال الرضي: «و(مَنْ) في وجوها لذي العلم، ولا تُفرد لما لا يعلم خلافاً لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليباً كقوله تعالى: ﴿ومن لستم له برازقين﴾، وتقول: «اشترى مَنْ في الدار غلاماً أو جارية أو فرساً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾، وذلك لأنه قال تعالى: ﴿ومنهم﴾ والضمير عائد على كل دابة، فغلب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب فقال: ﴿من يمشي على بطنه﴾ و﴿من يمشي على أربع﴾.

و(ما) في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلاً حكى أبو زيد: سبحان ما سخر كن لنا، وسبحان ما سبَّح الرعد بحمده، وقال تعالى: ﴿وما ملكت أيمانكم﴾^(٣).

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٥١٤، الكتاب ١/ ٤٢٣-٤٢٤، شرح المفصل ٢/ ١٢٥-١٢٦.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٥٥، وينظر: معاني النحو ١/ ١٤٦.

وضع بعض الضمائر موضع بعضها الآخر :

وضع النحاة للضمائر منازل لا يجوز أن يوضع فيها ما لا يستحقها، فصنفوها التصنيف المعروف : ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر للمخاطب، وأخرى للغائب أو المتكلم .. ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع الآخر؛ لأن كلاً منها وُضع لمعنى مخصوص، قال سيبويه في ضمائر الرفع: «ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في: فعلتُ، ولا يجوز أن تقول: «فعل أنا»؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في: فعلنا، لا تقول: «فعل نحن». واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع (التاء) التي في: فعلتُ، ولا (أنتما) في موضع (تما) في: فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: «فعل أنتما»؟ ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في: فعلتم»^(١).

ولكن هذا التخصص في الدلالة عن المعنى لا يعني أن العرب لم تضع ضميراً في موضع ضمير آخر في سعة الكلام، فقد وردت نصوص بليغة تبادلت الضمائر فيها المواقع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حيث قال عن ضمائر النصب: «فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيّا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيّا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها»^(٢).

وقد سمّى ابن جني ذلك (غلبة الفروع على الأصول) قال: «هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة»^(٣).

وسأقتصر في هذا المبحث على مثل واحد هو مجيء الضمير المتصل بعد

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠١.

(لولا)، فالوجه أن يرد الضمير منفصلاً على نحو ما ورد في القرآن الكريم، ولكنه ورد متصلاً في نصوص كثيرة منها قول الشاعر:

وأنتَ امرؤُ لولاي طِحتَ كما هوى
بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ منهوي
وقول الآخر:

أُتَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا
ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَنُ
وقول بعض العرب:

أومت بعينيها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج^(١)
وقد ذهب النحاة في هذا الوضع مذاهب شتى؛ فذهب سيبويه إلى أن هذه الضمائر المتصلة في محل جر بـ (لولا)؛ لأنها حرف جر في هذا الاستعمال.
وذهب الأخفش والفرّاء إلى أن هذه الضمائر المتصلة في محل رفع لأن العرب قد تضع ضمير الجر في موضع ضمير الرفع كما تضع ضمير الرفع في موضع ضمير الجر في نحو قولهم «ما أنا كَأنتَ، ولا أنتَ كَأنا».

وقد أورد أبو البركات الأنباري آراء الكوفيين وأبي الحسن الأخفش في هذه المسألة، ورجّحها على رأي سيبويه، قال: «ولأنه لو كان المكني في موضع خفض لكننا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بـ (لولا)؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمرّاً، فدلّ على أن الضمر بعد (لولاك) في موضع رفع»^(٢).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، المسألة ٩٧، الكتاب ١/ ٣٨٨، الخصائص ٢/ ٢٦١، والرواية فيه: وكم منزل لولاي.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، وينظر: شرح الكافية ٢/ ١٩.

وضع الأفعال في غير مواضعها:

حدّ سيبويه الفعل قائلاً: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»^(١)، وقال ابن السراج: «الفعل ما دلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل»^(٢).

ومن ذلك يتضح أن الدلالة على الزمن هي الفارق بين الاسم والفعل، أما الحدث فلا بد أن يصدر عن حركة الفاعلين في واحد من هذه الأزمنة، قال الزجاجي: «إن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال، وإذا كان الأمر كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم»^(٣).

وفي ضوء ذلك اختلف البصريون مع الكوفيين في تقسيمهم للفعل فالبصريون، قسّموا الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، وأمر. وقسّمه الكوفيون على ثلاثة أقسام، ولكنهم جعلوا الأمر من المضارع، وذهبوا إلى أن القسم الثالث هو الفعل الدائم، ويقصدون به (اسم الفاعل).

ولا شك في أن تقسيمات الفعل هذه بُنيت على أساس دلالة الفعل على الزمن، غير أن هذا الأساس لم يكن وحده المقياس الذي اعتمد عليه النحاة، بل اعتمدوا على معايير أخرى كالنقص والتمام في الفعل، واللزوم والتعدي، والتصرف والجمود وغير ذلك، لكنّ معيار الزمن له ميزة خاصة في تعيين نوعه في الكلام.

وتدل صيغة الفعل على زمنه ويستفاد من القرائن كذلك، قال ابن جني: «ألا

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) الأصول ١/ ٤١.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٥٣.

تري إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه»^(١).

وأوضح النحاة المراد من الزمن بأنه زمان وقوع الحدث لا زمن القول به؛ لذا جاء الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، قال ابن يعيش شارحاً حدّ الزمخشري: «فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدالّ على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»... ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده»^(٢).

وفي ضوء فهم معاني الفعل يستطيع الباحث إدراك أهمية الفعل في بناء الجملة وتعيين دلالتها، لما يحمله الفعل من دلالة على التغيّر والتجدد والحدوث. قال الجرجاني: «وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به، شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: «زيدٌ طويل، وعمره قصير»، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق (...) وأما الفعل فإنه يُقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: «زيدٌ ها هو ذا ينطلق» فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيّه»^(٣).

كما يستطيع الباحث إدراك أن لكلّ من الفعل والاسم خصائصه التي تجعل

(١) الخصائص ٣/ ١٠٠.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤.

(٣) دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤.

وضع أحدهما في موضع الآخر قليلاً، ولا يحصل إلا لتحقيق معانٍ خاصة. وقد ربط الجرجاني دلالة كل منهما بموقعه قال: «وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت:

لا يَأْلَفُ الدرهمُ المضروبُ صُرْتَنَا لكنْ يَمِرُّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: «لكنْ يَمِرُّ عليها وهو ينطلق» لم يحسن، وإذا أردت أن تعتبره، بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بِأَسْطُرْ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، وإن قولنا: «كَلْبُهُم يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ» لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً»^(١).

ولكن ما ذهب إليه الجرجاني لا يعني أن الفعل لم يوضع في موضع الاسم أو بالعكس، كما لا يعني أن أنواع الفعل لا يقع بعضها في موضع بعضها الآخر، فقد وردت نصوص فيها من ذلك شيء كثير. فالفعل كما مر ذكره يدل على الزمن كما يدل على الحدث، ودلالته على الزمن أهم ما يميزه؛ لأن الحدث يمكن التعبير عنه بالمصدر وحده لكن الأفعال امتازت بدلالاتها على الزمن. وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج قوله: «كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها.

قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موضع بعض، وذلك مع حرف الشرط نحو: «إن قمتَ جلستُ»؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال،

(١) دلائل الإعجاز ١٣٤.

وكذلك: «لم يَقمْ أمسٍ»، وجب لدخول (لم) ما لولا هي لم يجز.

قال: ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاءً، وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو: «إِنْ قَمْتُ قَمْتُ» جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أَنَّ هذا وعد موفِّي به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة»^(١).

وقد وضع العرب الأفعال بعضها في موضع بعض لتعدد دلالة الفعل الواحد على المعاني بحسب استعماله، وما يصاحبه من ألفاظ تصرف زمنه إلى أزمنة أخرى، فضلاً عن السياق الذي يساعد في تحديد الزمن. وقد ذكر ابن هشام ذلك قائلاً: «إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ لأن لام الابتداء للحال. ونحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي ﷺ كما تقول: «هذا كتابك فخذ»، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ قصد بقوله سبحانه: ﴿فَتُثِيرُ﴾ إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام منقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً. ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ أي فكان. ﴿وَمَنْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ ونريد أن نَمُنَّ على الذين استضعفوا في الأرض ﴿إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُرِيْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾ ومنه عند الجمهور: ﴿وَكُلْبَهُمْ بِأَسْطِ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ أي: يبسط ذراعيه بدليل: ﴿وَنَقْلِبُهُمْ﴾ ولم يقل وقلبناهم. وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله: ﴿وَاللَّهُ

(١) الخصائص ٣/ ٣٣٤.

مُخْرِجٌ ما كنتم تكتُمون ﴿١﴾، إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلية وقت التدارؤ. وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلها قوله:

جَارِيَةٌ فِي رَمَضانَ الماضي تَقْطَعُ الحديثَ بالإيماضِ

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يُغْشَوْنَ حتى لا تَهْرُ كلابُهم لا يَسْأَلُونَ عن السَّوَادِ المُقْبِلِ

لم يصحَّ الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حتى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ بالرفع^(١).

ولو تأملنا في الآيات الكريمة الواردة في نص ابن هشام، ودققنا في دلالتها في ضوء السياق؛ لوجدنا أن الفعل المضارع الدال على الحال وضع موضع الفعل الماضي لغاية معنوية خاصة بالفعل (تشير) الدال على الحال، وضع موضع الفعل الذي يقتضيه نظام بناء الجملة ودلالة الحديث وهو (فأثارت) ذلك أن السامع يتوقع أن يكون الكلام - في غير القرآن الكريم - : «الذي أرسل الرياح فأثارت» ليجانس الفعل الماضي (فأثارت) الفعل الذي سبقه، وكان الثاني من نتائجه (أرسل)؛ لأن الأحداث جرت في زمن مضى، لكنه سبحانه وتعالى أراد أن يجعل السامع يُحضر الأحداث في ذهنه حتى كأنه يشاهدها في الوقت الحاضر؛ لتكون أكثر تأثيراً في نفسه فيتعظ بها ويعتبر من أحداثها.

وكذلك الفعل (فتخطفه) أي فتخطفه، والفعل (تهوي) يدل كل منهما على الزمن الحاضر، لكن السياق يقتضي أن يكونا بصيغة الماضي بدلالة الفعل (خر) الماضي.. لكن الله جل وعلا أراد أن يجسّد الحال، ويجعل السامع يتصور مرأى ذلك الشخص الكافر وهو تتخطفه الطير، أو تهوي به الريح، ليكون هذا المرأى مثيراً للمشاعره فيستولي عليه الرعب من هذا المرأى، ويتعظ بما تصوره، لذا وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي الدال على انقطاع الحدث.

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠-٦٩١.

وهذا التغيير في موضع الفعل ينقل المخاطب إلى زمن غير الزمن الذي يعيش فيه، ويحفّز ذهنه لتصور أحداث ذلك الزمن بدقائقها وتفصيلاتها وكأنها تقع أمام عينيه.

وقد يُوضع الفعل المضارع ويُراد به الزمن الماضي، نحو قول الشاعر:

إِنْ يَقتُلوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٌ

فالفعل (يقتلوك) مضارع، لكن السياق يقتضي أن يوضع موضعه (قتلوك)؛

لأن القصيدة قصيدة رثاء قيلت في شخص مات في زمن مضى ومثله قول الشاعر:

فَإِنْ يَهْلِكُ بَنِيّ فَلَيْسَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا يَدُومُ

فالفعل (يهلك) الدالّ على الاستقبال لم يوضع في موضعه الحقيقي بل وضع

موضع الفعل الماضي؛ ذلك أن المقصودين بالهلاك قد هلكوا فعلاً بدلالة قوله:

كَأَنَّ اللَّيْلَ مَحْبُوسٌ دُجَاهُ فَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ مُقِيمٌ

لِمَهْلِكِ فَتِيَةٍ تَرَكَوْا أَبَاهُمْ وَأَصْغَرُ مَا بِهِ مِنْهُمْ عَظِيمٌ

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول: إن وضع الفعل الماضي في موضع المضارع

وبالعكس باب واسع؛ اتسعت فيه العربية لأداء المعاني التي لا يمكن التعبير عنها بما

وضعت الصيغة له أصلاً.

ومثل ذلك الاتساع جرى في دلالة الأفعال على المعاني، فالفعل له دلالة أصلية

يوضع لها، لكن العربية لم تبق ذلك الفعل على هذه الدلالة بل استعمل للتعبير

عن معانٍ أخرى، وهذا يعني أن الفعل قد وضع للتعبير عن معنى وضع له فعل

آخر، وهذا التبادل في الوضع يحقق الغرض السابق أيضاً، وهذا الباب واسع وضعه

ابن هشام في قاعدة من قواعد الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من

الصور الجزئية، فالأصل أن الفعل يُعبّر به عن وقوعه، لكنه يُوضع أحياناً في غير

موضع الأصل، وأهم هذه المواضع التي لخصها ابن هشام^(١):

(١) ينظر في ذلك: القاعدة الخامسة، مغني اللبيب ٢/٦٨٨-٦٩٠.

١- وضع الفعل للتعبير عن مشاركة الوقوع في موضع الفعل الدال على الوقوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ﴾^(١). فالمعنى يشير إلى أن الذي يُوصي ليس الذي مات حقاً، بل هو الذي شارب الموت، وكان أصل التعبير (والذين يُشارفون الموت) ولكن الفعل (يُتَوَفَّوْنَ) وضع موضعه. ومثله قول الشاعر:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ، وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ

٢- وضع الفعل للتعبير عن إرادة الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾^(٢) ذلك أن الاستعاذة تحدث قبل إحداث القراءة لذا وضع (قرأت) في موضع (أردت قراءة القرآن)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾^(٣) ذلك أن الوضوء الذي هو الغسل يسبق الصلاة فوضع الفعل (قمتم) في الآية في موضع (أردتم القيام) ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) ذلك أن القول يسبق القضاء لذا كان وضع الفعل (قضى) في الآية الكريمة في موضع فعل آخر هو (أراد قضاء أمر)، ونحو هذا كثير في أسلوب الشرط^(٥).

أما في غير الشرط فنحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٦) ذلك أن العثور على بيت من المسلمين سبق الإخراج فوضع في الآية الكريمة الفعل (فأخرجنا) موضع (أردنا إخراج). قال

(١) البقرة: ٢٤٠.

(٢) النحل: ٩٨.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) البقرة: ١١٧.

(٥) مغني اللبيب ٢/٦٨٩.

(٦) الذاريات: ٣٥-٣٦.

ابن هشام: «وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجادته نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾^(١) بدليل أنه قول بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾، ويقصد أن الفعل (وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا) وضع في موضع (يُفَرِّقُونَ)^(٢).

٣- وضع الفعل للتعبير عن القدرة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾^(٣) أي: قادرين على الإعادة. ويفسر ابن هشام وضع الفعل في غير موضعه هنا قائلاً: "وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس.. فالأول نحو ﴿وَنَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ أي: ونعلم أخباركم لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾^(٤) الآية في قراءة غير الكسائي (يستطيع) بالغيبة (وَرَبُّكَ) بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي: هل يُنْزِلُ عَلَيْنَا رَبِّكَ مائدة إن دعوته. ومثله: ﴿فَظَنُّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾، أي: لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذه بشرطها وهو القدرة عليها^(٥).

ولا شك في أن وضع الأفعال في غير مواضعها، كما مر في آيات القرآن الكريم هذه، يُكسب الجمل معاني خفية لا يمكن إدراكها إلا بالتأمل والتدبر، وهو وضع يتجاوز الاستعمال الحقيقي للفعل (أي التعبير عن وقوع الفعل) إلى معان أخرى كالإشارة، والإرادة والقدرة وغيرها مما يضيق به المقام.

وقد اتسعت العربية في معاني الأفعال كثيراً فوضعت أفعالاً في موضع أفعال

(١) النساء: ١٥٠.

(٢) النساء: ١٥٢، ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٨٩.

(٣) الأنبياء: ١٠٤.

(٤) المائدة: ١١٢.

(٥) مغني اللبيب ٢/٦٨٩-٦٩٠.

أخرى اختصت بأداء معان خاصة إذ المعروف أنَّ لكلٍّ من الأمر والتمني والرجاء والدعاء صيغاً واستعمالات خاصة بكل منها لكنَّ العرب اتسعوا في ذلك ووضعوا بعضها في موضع الآخر وهو باب واسع سأذكر منه أمثلة قليلة.

قال ابن السراج: «وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول أطل الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء، ولم يلبس لأنك لا تعلم أنَّ الله قد أطل بقاءه لا محالة، فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين فتقول على ذا: لا يغفرُ الله له، ولا يرحمه، فإن قلت: لا يغفرُ الله له ويقطعُ يده، لم يجز أن تجزم (يقطع) لأنه لا يشاكل الأوَّل لأنَّ الأوَّل دعاء عليه، وإذا جزمتم (يقطع) فقد أردت: ولا يقطعُ الله فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق لم يجز النسق، وكذلك إذا قلتَ ليغفرُ الله لزيدٍ ويقطعُ يده لم يجز جزم يقطع لاختلاف المعنى، ولكن يجوز في جميع ذا الرفع فيكون لفظه لفظ الخبر، والمعنى الدعاء، وإذا اسقطت اللام و(لا) رفعت الفعل المضارع فقلت يغفرُ الله لك، وغَفَرَ الله لك، وقال الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(١) وقال: ﴿فَلَا يُؤْمِنُوا﴾^(٢)، وقال تبارك وتعالى: ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾^(٣) باللام وقال قوم يجوز الدعاء بـ(لن) مثل قوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهيراً للمجرمين﴾^(٤)، وقال الشاعر:

لن تَزَالُوا كذلِكُم ثم لا زل ستَ لهم خالداً خلود الجبال

والدعاء بـ(لن) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجميء أخبار يُقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك»^(٥).

(١) يوسف: ٩٢، والآية بتمامها: ﴿لا تشرِب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾.

(٢) يونس: ٨٨، والآية بتمامها: ﴿واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم﴾.

(٣) يونس: ٨٨ وتكملتها: ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾.

(٤) القصص: ١٧.

(٥) الأصول ١٧٧/٢-١٧٨.

ويتضح من قول ابن السراج أن «أطال الله بقاءه» جملة فيها فعل ماضٍ يدلُّ على الإخبار، ولكنَّ المعنى الذي أدّاه هو الدعاء، وكذلك الحال في الأفعال الأخرى: (لا يغفر)، و(يقطع)، و(لا يؤمنوا)، و(يضلوا)، و(لن أكون)، و(لن تزالوا)، فقد وضعت في الأصل لأداء معنى خاص بكل منها ضمن أسلوب الخبر، لكنها في هذه التراكيب أفادت ما تفيدُه صيغ الدعاء أو الأمر أو النهي في هذه الآيات، أو في غيرها مما زخرت به كتب البلاغة والنحو.

ومن حالات وضع الفعل الماضي في غير موضعه أفعال العقود نحو: (بعثك)، و(زوّجتك)، و(اشتريت منك)، ذلك أنّ هذه الأفعال لا يُراد بها حدوث الفعل في الزمن الماضي، بل يحصل العقد في الزمن الحاضر، لذا كان ينبغي أن تكون صيغتها (أفعل) الدالة على الحاضر أو المستقبل. قال الرضي: «وأما (بعث) الإنشائي فإنه لا خارج له تُقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال»^(١).

ويتضح مما تقدم أن الأفعال قد اتسع العرب كثيراً في وضع بعضها موضع بعضها الآخر، فأخرجوا الفعل من دلالاته الأصلية ووضعوه في موضع آخر بحسب السياق والقرائن، وهذا يفرض على الأدباء والمنشئين فهم الاستعمال الدقيق للأفعال، وكيفية التصرف في الأزمنة والأحداث، لما في ذلك من اتساع في المعاني ودقة التعبير عنها، لكن ذلك لا يعني إباحة وضع صيغة في موضع أخرى من غير قرينة؛ لأن تلك الإباحة تؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود، والخروج عن قوانين اللغة وأنظمتها التي وضعت بعد استقراء النصوص الفصيحة.

وضع الأفعال في مواضع الأسماء:

لا شك في أن الأسماء تختلف عن الأفعال في الدلالة والموقع، لذا جعل النحاة للأسماء مواضع وجعلوا للأفعال غيرها. فمن المواضع التي يوضع فيها الفعل موضع

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٢٥.

الاسم إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ إذ وضع ابن السراج باباً وسمه بـ (باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل)، ماز فيه بين ما يضاف إلى الأفعال وما يضاف إلى الجمل نحو (إِذْ) و(إِذَا)، وعدَّ الإضافة إلى الأفعال اتساعاً في اللغة، قال: «اعلم أنَّ حقَّ الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأنَّ الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأنَّ الزمان مضارع للفعل لأنَّ الفعل له بُني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولك: «أتيتُك يوم قام زيد»، و«أتيتُك يوم يقعد عمرو»، فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الحسن»^(١).

وفي هذه المسألة أمر يلفت أنظارنا إلى حقيقة الفعل والفواصل بينه وبين الاسم في الإعراب، وما يجوز وما لا يجوز لكل منهما، فالنحاة كما ذكر ابن السراج لم يجوزوا إضافة الاسم إلى الفعل، ولكن الشواهد الفصيحة تدل دلالة قاطعة على أنَّ الإضافة إلى الفعل قد حدثت لكثرة تلك الشواهد نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ﴾^(٤).

قال سيبويه: «وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرتهم في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو (ابن)، وإنما أصله للفعل وتصريفه. ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: «ما رأيته منذ كان عندي»، و«مذْ جاءني»،

(١) الأصول ٩/٢.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) هود: ٨.

(٤) المرسلات: ٣٥.

ومنه أيضاً (آية) قال الأعشى :

بآية تقدمون الخيل شعثاً كأن على سنانكها مُداما

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق :

ألا مَنْ مبلغ عني تميماً بآية ما تُحبون الطعام

فما لغو .

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قوله : « لا أفعل بذِي تسَلَّمُ » و« لا أفعل بذِي تسَلَّمان »، و« لا أفعل بذِي تسَلَّمون »، المعنى لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال « لا أفعل بذِي سلامتك » فذو هاهنا الأمر الذي يسلمك، وصاحب سلامتك .

ولا يضاف إلى الفعل غير هذا كما أن (لَدُنْ) لا تُنصب إلا في غَدَوَة^(١) .

ونلاحظ هنا أن سيبويه يصرح بالإضافة إلى الفعل، لذا وضع الفعل في غير موضعه، ولا يصح أن نقول : إن الإضافة في هذه النصوص إلى الجملة؛ لأنَّ سيبويه وابن السراج نصّا على أن الإضافة إلى الفعل وليس إلى الجملة، فقد ماز ابن السراج الفعل عن الجملة في النص الذي أوردته، وقرن سيبويه الفعل بالاسم فأعطاه ما يُعطى للاسم .

وثمة سؤال يتبادر إلى الذهن عند دراسة هذه الحالة الإعرابية : أيصح أن يكون الفعل في محل جر؟ .

وللإجابة عن ذلك نقول : إن النحويين منعوا ذلك وجعلوا الجر من خصائص الاسم والجزم من خصائص الفعل، ولكننا لو دققنا في الأمر لوجدنا خلطاً في الأحكام ينبغي الفصل فيه، فالمعروف أن الجر هو الحالة الإعرابية التي يعبر بها عن معنى الإضافة، وتظهر علامة الجر الأصلية على الأسماء المعربة، وتنوب عنها الفتحة

(١) الكتاب ٣/ ١٧-١٩ .

في الاسم الممنوع من الصرف، وتقدر الحركة على الاسم المبني أو الاسم الذي يمنع الثقل أو تعذر النطق بالحركة من ظهورها تقديراً. ولما كان الفعل في هذا الموضع مرفوعاً ولكنه يوضع في موضع الاسم المجزور، فلماذا لا تقدر عليه الحركة كما قدرت في الاسم المبني أو ما أشبهه؟ ولنا أمثلة يمكن القياس عليها منها تقدير الجزم في حالات بناء الفعل المضارع أو الفعل الماضي. فإن قيل: إنَّ الفعل لا يجز كما أن الأسماء لا تجزم. قلتُ: إن هذا الوصف غير دقيق ما دمنا نسوقه على وجه التقدير وليس الظهور، أي أن ما ندعو إليه هو إجازة تقدير الجر في الفعل، وليس القول بظهور علاماته مذكراً بأن الكسرة تظهر على الفعل عند التقاء الساكنين، وهي وإن لم تكن حركة إعراب، لكن ذلك لا قيمة له ما دامت الحركات دلائل على المعنى، ومنها الكسرة علامة الجر، والجر كما هو معلوم الحالة المعبرة عن الإضافة، فلماذا لا نقدر لهذا المعنى علامته ولو تقديراً على الفعل، أو نخرج من ذلك الافتراض الذي لا موجب له أن الفعل لا يجز، ذلك أن الفعل كالاسم تتغير معانيه. ولقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ علة إعراب المضارع تغير معانيه وليس شبهه للاسم، وبذلك نعطي للفعل مجالات في الإعراب أوسع مما وضعه النحويون فيه.

ويوضع الفعل في موضع الاسم في خبر (كاد) و(عسى)، فقد حملة سبويه على المشتق في خبر كان فوضع موضعه. قال في حديثه عن الأفعال المضارعة التي تقع في مواضع الأسماء: «ومن ذلك أيضاً: «كِدْتُ أَفْعُلُ ذَاكَ»، و«كِدْتُ تَفْرُغُ»، «فكدت فعلت». و(فعلت) لا ينصب الأفعال ولا يجزئها، و(أفعل) هاهنا بمنزلتها في كُنْتُ إلا أن الأسماء لا تستعمل في كِدْتُ وما أشبهها. ومثل ذلك «عسى يَفْعُلُ ذَاكَ»، فصارت كِدْتُ ونحوها بمنزلة كُنْتُ عندهم، كأنك قلتُ «كِدْتُ فاعلاً ثم وُضِعَتْ (أَفْعُلُ) في موضع فاعل، ونظير هذا في العربية كثير»^(١).

وشرح السيرافي علة وضع الفعل المضارع هنا موضع الاسم قائلاً: «إنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مداناته وقرب الالتباس به، ومواقفته، فإذا قلت: «كِدْتُ أفعلُ كذا» فلست بمُخْبِر أنك فعلته، ولا أنك عَرِيتَ منه عُرِي مَنْ لَمْ يَرْمُهُ، ولكنك رَمْتَهُ وتعاطيتَ أسبابه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيء إلا مواقفته، فإذا قلت: «كِدْتُ أفعله»، فكأن أفعله حدّ انتهيت إليه ولم تدخل فيه، فكأنك قلتَ كُنْتُ مقارباً لفعله، وعلى حد فعله، ولفظ (كِدْتُ أفعل) أدلُّ على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ»^(١).

وقال الأعلام الشنتمري موضحاً قول سيبويه: «ومثله: «عسى زيد أن يقوم»، ومعناه عسى زيد القيام، إلا أن القيام لا يدل على زمان محصل فلزموا اللفظ الذي يدل على زمان بعينه، وإذا قلت: «عسى زيد يقوم»، جاز، و(يقوم) في موضع (قائم) ولذلك قيل: عسى الغوير أبؤساً»^(٢).

ويتضح من نص سيبويه وشروحه أن الفعل المضارع وضع في موضع الاسم لأغراض معنوية تخرج عما يقتضيه خبر (كان)؛ ذلك أن الفعل (كاد) الدال على مقاربة أحداث الحديث، يختلف عن (كان) التي تدلّ على زمن حصول الخبر، وكذلك الحال في (عسى) فإن دلالتها أوسع من دلالة (كان)، لذا اقتضى المقام وضع الفعل في موضع الاسم؛ لتتسع دلالة الجملة، وتخرج عن حدود التعبير عن زمن الحدوث إلى معان أخرى على وفق دلالة كل فعل من الأفعال الدالة على المقاربة أو الرجاء. واستعمال العرب للفعل المضارع في خبر (عسى) صار هو القياس، وعد النحاة مجيء الاسم في خبر (عسى) شذوذاً، واضطروا إلى التأويل في نحو قولهم: «عسى الغوير أبؤساً» تمشياً مع هذا القياس. قال المبرد: «وأما

(١) الكتاب ١١/٣ (الحاشية).

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٨/١.

قولهم في المثل: «عسى الغُويرُ أبؤساً» فإنما كان التقدير عسى الغوير أن يكون أبؤساً؛ لأن عسى إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب»^(١)، وقد أجاز الكسائي وضع الفعل في موضع الاسم في نحو: «نعم الرجل يقوم»، وقامَ عندك فيضمَر، يريد: نعم الرجل رجلاً عندك، ونعم الرجل رجلاً قامَ ويقومُ، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلاً قامَ ويقومُ^(٢).

ومنع ابن السراج هذا؛ لأن الفعل لا يقوم عنده مقام الاسم في هذا الموضع، وإنما الصفات هي التي تقوم مقامه، قال: «وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء. والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وُضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يُستقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذَّ عن القياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، بل نقوله فيما قالوه فقط»^(٣).

ورأي ابن السراج نابع من اعتقاده أن الاسم لا يُوصف بفعل ولا يُعطف عليه فعل، وكلُّ ما جاء خلافاً لذلك يؤوّل، لذا اضطروا إلى تأويل كثير من النصوص التي جاءت مخالفة لاعتقادهم، نحو قول الشاعر:

فَدَمَعُهُمَا سَحٌّ وَسَكَبٌ وَدِيمَةٌ وَرَشٌّ وَتَوَكَّافٌ وَتَنَهْمَلَانُ

فقد ذكر ابن الدهان أن ابن جني قال: «والتقدير (وأن تنهملان) لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فلا بد من تقدير (أن) ليكون عاطفاً للاسم على الاسم، وما

(١) المقتضب ٣/ ٧٠.

(٢) الأصول ١/ ١٤٠.

(٣) الأصول ١/ ١٤٠.

ذكرت من المصادر كلها نكرات، فعلى هذه القصة تقدير هذا: وانهمال»^(١).

وفي قول ابن جني نظر؛ لأن الشاعر لا يعسر عليه وضع مصدر آخر، ولكنه عدل إلى صيغة الفعل ليعطي هذه المعاني: سح الدمع، وسكبه، ورشه، وتوكافه، صفة الاستمرار والتجدد فعمد إلى الفعل وصاغه بصيغة الألف والنون ليدل على أن العينين مستمرتان في ذلك إلى زمن غير محدود.

وقد أجاز النحاة عطف الفعل على الاسم المُشَبَّه له من المشتقات، قال ابن عقيل: «يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المُشَبَّه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم. فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَالْمَغِيرَاتُ صَبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾^(٢)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْدُقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾^(٣)، ومن الثاني قوله:

فَالْقَيْتَهُ يَوْمَا يَبِيرُ عَدُوهُ وَمُجَرِّ عَطَاءٍ يَسْتَحَقُّ الْمَعَابِرَا

ف (مُجَرِّ) معطوف على (يَبِيرُ)، ومثله قول الشاعر:

بَاتَ يُغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرُ

حيث عطف (جَائِرُ) على (يَقْصِدُ)»^(٤).

وإنما جاز ذلك في الصفات لقرب دلالتها من دلالة الفعل واشتراكها معه في كثير من خصائصه، لذا جاز وضع الفعل في موضع الصفات، وقد ذكرنا من قبل أن ابن السراج عدَّ ذلك من باب الاتساع في اللغة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الفعل قد يدخل عليه ما يختص بالدخول على الأسماء، كالألف واللام في قول الفرزدق:

(١) شرح اللمع ٢/ ٦٠٤.

(٢) العاديات: ٣، ٤.

(٣) الحديد: ١٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وقول الشاعر:

يقولُ الحنا، وأبغض العُجم ناطقاً إلى ربنا صوتُ الحمار يُجَدِّعُ

فيستخرج اليربوعَ من نافقائه ومن جُحره بالشيخةِ اليتقصع^(١)

كما تدخل عليه لام الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢).

وهذه النصوص تجعلنا نميل إلى أن الفصل بن الفعل والاسم في الإعراب، ولا سيما الفعل المضارع، يحتاج إلى دراسة أدق في ضوء ما ذكرنا عن الإضافة إلى الأفعال والعطف عليها.

وضع الاسم في موضع الفعل:

أشار النحاة إلى أن الفعل له دلالة ومواقعه وكذلك الاسم، وفصلوا بين ما يصح أن يوضع فيه الفعل وما يوضع فيه الاسم، وكانوا يستلهمون ذلك من المعاني التي يدل عليها كل منهما، ولكن ذلك لم يحل دون الإشارة إلى أن ثمة مواضع وضع الاسم فيها في موضع الفعل، وأهمها وقوع المصدر في موضع الفعل، فقد عقد سيبويه أبواباً ناقش فيها المعاني التي تدل عليها تلك المصادر في حالة نيابتها عن الفعل، وكان غرضه بيان العوامل في نصبها أو رفعها، ولكن المدقق في تلك الأبواب يجد أن سيبويه يستنبط آراءه في نصب تلك المصادر أو رفعها من معانيها في الحالتين، فاعتقد أن المصدر المنصوب النائب عن فعله سواء في الدعاء أم في غيره إنما ينصب بتقدير فعل ينوب عنه المصدر ويدل على معناه. وقسم ما ينوب عن الفعل على مجموعات، منها ما تدلُّ على الدعاء ومنها ما لا تدلُّ على الدعاء، وقسم المجموعة الأولى على مصادر وأسماء وصفات فذكر في (باب ما ينصب من

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٣٦-١٣٧.

(٢) النحل: ١٢٤.

المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): «وذلك قولك: «سَقِيًّا وَرَعِيًّا»، ونحو قولك: «خَيْبَةً، ودَفْرًا، وَجَدْعًا، وَعَقْرًا، وبُؤْسًا، وَأَفَةً، وَتَفَةً، وَبُعْدًا، وَسُحْقًا»، ومن ذلك قولك: تَعَسًّا، وَتَبًّا، وَجُوعًا، وَجُوسًا، ونحو قول ابن ميادة:

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مَهْجَتِي بجاريةٍ بَهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرًا
أَي: تَبًّا، وَقَالَ:

ثُمَّ قَالُوا تَحَبَّهَا قَلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ
كَانَهُ قَالَ: جَهْدًا، أَي: جَهْدَنِي ذَلِكَ.

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: «سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا»، و«رَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًّا»، و«خَيْبَكَ اللَّهُ خَيْبَةً»، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب، وإنما اختُزِلَ الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعِلَ الحذر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل من سَقَاكَ اللَّهُ، ورَعَاكَ اللَّهُ، وَمِنْ خَيْبِكَ اللَّهُ»^(١).

وذكر من المصادر التي تنوب عن فعلها في غير الدعاء: حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا وَعَجَبًا وَكَرَامَةً وَمُسَرَّةً وَنِعْمَةً عَيْنَ، وَحَبًّا، وَنِعَامَ عَيْنَ وَلَا كِيدًا وَلَا هَمًّا وَرَغْمًا وَهَوَانًا قَالَ: «فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت أحمدُ الله حمداً وأشكرُ الله شكراً، وكأنك قلت أعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسرَّك مسرةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهمُّ همًّا، وأرغمك رُغْمًا، وإنما اختُزِلَ الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء كأن قولك (حمداً) في موضع أحمد الله، وقولك عَجَبًا منه في موضع أعجَب منه وقوله ولا كيداً في موضع ولا أكاد ولا أهمُّ»^(٢).

كما ذكر سيبويه مجموعة من المصادر التي تنوب عن أفعالها، وهي مصادر لا

(١) الكتاب ١/ ٣١٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩.

تصرف (أي لا تقع في موضع الجر أو الرفع، ولا تدخلها الألف واللام) قال: «وذلك قولك سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت، وقعدك الله إلا فعلت، كأنه حيث قال سبحان الله قال: تسبيحاً، وحيث قال وريحانه قال واسترزاقاً لأن معنى الريحان الرزق، فنصب هذا على أسبَحَ الله تسبيحاً وأسترزقَ الله استرزاقاً فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وحُزِلَ الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبَحَكَ وأسترزقَكَ، وكأنه حيث قال معاذ الله قال عياداً بالله، وعياداً انتصب على أعوذ بالله عياداً، ولكنهم لم يظهروا الفعل هاهنا كما لم يظهر في الذي قبله»^(١).

ويتضح مما ذكرته أن هذه المصادر وضعت في مواضع الأفعال ذلك أن قولنا: «سَقِيّاً» إنما هو في الأصل سَقَاكَ الله سَقِيّاً، ثم عُدِلَ عن هذا التعبير بحذف الفعل أو الاستغناء عنه، ووضع المصدر موضعه للتعبير عن معنى الدعاء له، وأن قولنا: «سُحِقاً لَكَ» إنما هو في الأصل سَحَقْتُكَ المصائب سُحِقاً، ثم عُدِلَ عن هذا التعبير بوضع المصدر في موضع الفعل للتعبير عن معنى الدعاء عليه. ولا شك في أن ذكر الفعل مع المصدر يختلف في معناه عن حذف الفعل والاستغناء عنه بالمصدر، ذلك أن معنى التعبير الأول أي بذكر الفعل يفيد التأكيد على إرادة الدعاء، أما التعبير الثاني أي بالمصدر وحده فلا يحمل معنى التأكيد بل يقتصر على الدعاء وحده.

وقد ذكر الرضي دواعي حذف الفعل، ودلالة ذلك الحذف قائلاً: «فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد (أي الفعل) في نحو حَمْدًا لَكَ، وشُكْرًا لَكَ، وَعَجَبًا مِنْكَ وَمَعَاذَ اللَّهِ وَسُبْحَانَهُ...»^(٢).

ولا تقتصر نيابة المصدر عن الفعل على الدعاء وحده بل ينوب المصدر عن الفعل في الأمر والنهي، نقول: «سَعِيّاً لَا كَسَلًا» و«عَمَلًا لَا تَوَانِيًا» نريد اسعَ سَعِيّاً

(١) الكتاب ١/ ٣٢٢.

(٢) شرح الكافية ١/ ١١٦-١١٧.

ولا تَكْسَلُ كَسَلًا، واعمل عَمَلًا ولا تَتَوَانَ تَوَانِيًا، وحذف الفعل في هذا واجب. أما الدعاء فقد ذكر الرضي أن منه ما يجوز فيه ذكر الفعل ومنه ما يجب حذفه^(١). وقد فرّق الدكتور فاضل السامرائي بين التعبير بالمصدر والتعبير بالفعل قال: «فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو أكد من الفعل لمحيئنا بالحدث وحده (...)» ثم إن الفعل قد يكون بصيغ متعددة فقد يكون ماضياً ومضارعاً وأمرأً نحو قولك: «سقاك الله ويرعاك الله»، فإذا جئت بالمصدر فقلت: «سَقِيًا لَكَ وَرَعِيًا» فقد جئت بالحدث بلا دلالة على زمن، ثم إن الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل وإنما يتعلق بالحدث المأمور به أو المدعو به وهو المصدر نحو: «سَقِيًا لَكَ وَسَقَاكَ اللَّهُ»، فإذا قلت: «سقاك الله وسقتك الغواذي» فقد ذكرت الفاعل لأنه تعلق غرض الدعاء بذكره (...) أما في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ﴾ فهو دعاء بالتعس غير مقيّد بزمن ولا بفاعل معيّن، بل هو تعس عام^(٢).

ولا شك في أن الفعل يحذف كذلك في باب المفعول المطلق وينوب المصدر عنه وله مواضع درسها النحاة يمكن الرجوع إليها في مظانها^(٣).

وقد يعترض معترض قائلاً إن هذه مواضع لحذف الفعل، وليس لوضع المصدر في موضع الفعل. أقول: إنّ عملية الحذف في الجملة افتراض عقلي، ذلك أن القياس هو ذكر المصدر أمّا تقدير الفعل فهو افتراض اقتضته قوانين العامل؛ لأن المصدر، منصوب ولا بد له من ناصب، وكان سيبويه يذكر في جميع هذه المواضع أن الفعل متروك إظهاره، وعلى هذا فهو لا يرد في اللسان العربي لذا وصفوه بأنه محذوف وجوباً، وهذا دليل على أن الحذف لم يحصل مطلقاً؛ لأن الحذف ينبغي أن يكون لما هو موجود.

(١) ينظر: شرح الكافية ١/١١٦.

(٢) ينظر: معاني النحو ٢/٥٩١-٥٩٢ بتصرف.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٣٥، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٦، المقتضب ٣/٢٠٤، النكت ١/٣٨٨-٣٩٠.

لذا يكون من الأولى أن نقول: إنَّ المصدر وضع في موضع الفعل، وليس بنا حاجة إلى تأويل الفعل في ضوء المنهج الوصفي.

النتائج والتوصيات:

يتضح مما عرضته من آراء النحاة أنَّ الألفاظ لها مواقعها التي يختص بها كل واحد منها بحسب نوعه ودلالته، وأنَّ أبلغ الكلام هو ما وضع فيه اللفظ في موضعه، وهذا ما جرت عليه العربية في نصوصها الفصيحة البليغة من قرآن كريم وشعر؛ ذلك أنَّ المعنى يعبر عنه تعبيراً دقيقاً باختيار الألفاظ المناسبة لذلك المعنى، ووضعها في مواضعها المحددة لها في ضوء الأحكام النحوية وأصول النظم السليم.

وكون اللغة العربية لغة حية قادرة على الاتساع في التعبير عن المعاني المتشعبة الدقيقة، أتاح للمتكلمين بها مجالات يستطيعون من خلالها التصرف في الوضع وتغيير بنى الجملة العربية من غير خروج على الأحكام، أو انحدار إلى مهاوي اللحن والاضطراب في ائتلاف الألفاظ. وذلك بالتساهل في وضع عدد من الألفاظ في غير مواضعها التي ينبغي أن توضع فيها أصلاً، وقد استطاع البحث أن يحدد جوانب مما ورد في اللغة العربية على غير قوانين وضع الألفاظ وأحكامه، وأهمها:

١- وضع نوع من الاسم في موضع نوع آخر يقتضيه البناء الصحيح للجملة العربية كوضع المصدر في موضع اسم الذات، أو وضع الصفة في موضع اسم الزمان، وغير ذلك.

٢- وضع نوع من أنواع الفعل في موضع نوع آخر يقتضيه بناء الجملة العربية، سواء من حيث الدلالة على الزمن، أم الدلالة على الحدث.

٣- وضع فعل في موضع اسم، أو وضع اسم في موضع فعل.

وظهر من خلال الاستقصاء لهذه الحالات التي وضع فيها اللفظ في غير موضعه

نتائج أهمها:

١- أن هذا الوضع لم يكن خطأ يؤاخذ علماء اللغة عليه المنشئ، ولم يقل أحد منهم أنه ضَعَف أو ركَاكَة في بناء الجملة.

٢- أن وضع الألفاظ في غير موضعها أمر مقصود يسعى إليه المنشئ؛ لأداء المعاني التي لا يستطيع التعبير عنها بالوضع المؤلف، ومنها: المبالغة، والاتساع في المعنى، وغيرهما.

٣- أن وضع الألفاظ في غير موضعها مسلك مكّن العربية من إيجاد شعب جديدة للتعبير عن المعاني، فضلاً عن مسالكها الأخرى المتفق عليها. وهذا المسلك لا يقتحمه إلا المتمكنون من اللغة العارفون بأصول بنائها وطرائق نظمها، وقوانين ائتلاف الألفاظ فيها ليكون الوضع الجديد غير مناف لتلك القوانين والأصول، ولكنّه اتساع فيها، وفي ضوء ذلك يكشف البحث للأدباء والمنشئين مجالاً خصباً لتوليد المعاني، وذلك ببيان طرائق جديدة للتعبير عنها. ولكن الباحث يوصي بأن ولوج هذا المسلك لا يُتاح إلا لمن عرف العربية وتعمق في دراسة أسرارها، وأحاط بأساليب نظمها على وفق قوانين النحو ومناهجها في بناء الجملة وترتيب الألفاظ فيها، وأحكام وضع الألفاظ فيها، ليكون سلوكه هذا المنهج على بصيرة وهدى كي لا يقع في حالة من حالات الخطأ في الوضع أو اللحن في الإعراب أو الضعف في التأليف، أو اللبس في المعنى، متوهماً أن ذلك ممّا يبيحه وضع الألفاظ في غير مواضعها، ذلك أن الذين استطاعوا وضع الألفاظ في غير مواضعها لبيان المعاني التي يقصدونها هم الأفذاذ والرواد من الشعراء والمبدعين. وأعظم رائد في هذا الميدان كتاب الله المعجز.

وأخيراً لابد من القول، إن اقتصاري على دراسة وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها لا يعني الإحاطة بجوانب الموضوع كلّها، ذلك أن الموضوع واسع متعدد المباحث، كثير الجوانب، لا يسعها هذا البحث الموجز، أسأل الله العليّ القدير أن يعينني على إنجاز بحثها في دراسات لاحقة.

المصادر والمراجع

- * الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- * أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الساقى، د. فاضل، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
- * الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
- * الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.
- * البحر المحيط: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤هـ)، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركاه.
- * الخصائص: صنعة: ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دار الشؤون الثقافية العامة.
- * دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني، الإمام عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٢م.
- * شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ)، تحقيق: د. حنا جميل حداد، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
- * شرح الكافية في النحو: الاسترأبادي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- * شرح اللمع: صنفه ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية (١١) الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- * شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ) المطبعة المنيرية، مصر.
- * كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- * المخصّص، ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٢١هـ.
- * معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م.
- * معاني النحو: السامرائي، د. فاضل صالح، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩م.

- * مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: الأنصاري، ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، مصر.
- * المفصل في علم العربية: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- * المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- * النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.